

بعد الخسائر الفادحة التي مني بها..

انتهاكات حوثية كبيرة في الضالع

باهظاً في عتادها ومقاتليها، ولم تستطع التعزيزات التي أرسلتها المليشيات إلى جبهات الضالع والقادمة من محافظات "إب، ذمار، عمران، البيضاء، صعدة، صنعاء" أن توقف زحف القوات الجنوبية، فاضطرت للاستعانة برجال القبائل في مناطق خاضعة لسيطرتها ومحاذية للخطوط الأمامية لجبهات الضالع، لإخراج مقاتليها من مناطق المواجهات بخسائر أقل، وهو ما ساهم في ارتكاب العديد من الجرائم بحق المدنيين.

وبحسب مصادر عسكرية فإن عملية صمود الجبال هي المرحلة الثانية بعد عملية قطع النفس التي حققت كل أهدافها، حيث تواصلت القوات الجنوبية معركة صمود الجبال تحقيق أهدافها بكل قوة.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن القوات الجنوبية استطاعت أن تحرر الكثير من المواقع الإستراتيجية من قبضة مليشيات الحوثي تحديداً شمال وغرب الضالع، وتمكنت القوات من الاقتراب بشكل كبير من تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي رسمت قبل انطلاق المعركة.



الانتهاكات التي أقدمت عليها المليشيات الحوثية بسبب عدم القدرة على النزول الميداني إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها المليشيات. ولم تأتي هذه الجرائم المرتكبة بحق المدنيين من فراغ، إذ دفعت المليشيا ثمناً

وبالقرب من المنازل بشكل عشوائي أدت إلى مقتل وجرح (39) مواطناً. ونوه التقرير إلى أن هذه الجرائم التي ارتكبتها المليشيات الحوثية مستدلة بالوقائع والقرائن موثقة بالأدلة، مضيفاً بأنه لم يتم توثيق كافة

مزرعة (1320) للمواطنين، وتدمير (17) مضخة مياه، كما استهدفت المليشيات الحوثية المدارس والمؤسسات التعليمية حيث بلغ عدد انتهاكات القطاع التعليمي، (49) حالة انتهاك، منها (3) مدارس بشكل كلي، و(6) بشكل جزئي، وكليةان ومعهدان تقنيان، وتحويل (8) مدارس إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة.

التقرير وثق في ذات الفترة قيام المليشيات الحوثية بقتل صحفي ومحاوله قتل اثنين آخرين بشكل مباشر، كما وثق تدمير (11) مركزاً صحياً ونهب محتوياتها وسيارة إسعاف التابعة لها كما اختطفت ثلاثة من المسعفين الذين كانوا على متن السيارة. إلى ذلك، رصد التقرير قيام المليشيات الحوثية بطرد وتهجير (5095) أسرة من منازلهم وقراهم، وزرعت آلاف الألغام والعبوات الناسفة في الطرقات العامة

الأمناء | قسم الرصد:

في الوقت الذي أشارت فيه إحصاءات رسمية بأن المليشيات الحوثية خسرت 2312 مقاتلاً بالإضافة إلى 300 آلية عسكرية فقط خلال شهر مايو الماضي، كان هناك تقرير حقوقى يوثق لآلاف الجرائم والانتهاكات التي أقدمت عليها العناصر المدعومة من إيران منذ مطلع العام الجاري.

وطبقاً للتقرير الذي أطلقه المركز الإعلامي لجبهة الضالع مؤخراً، فقد بلغت جرائم وانتهاكات المليشيات الحوثية منذ 1 يناير 2019 وحتى إطلاق هذا التقرير نهاية يوليو 2019م (183) جريمة، شملت (42) حالة قتل لمدنيين بينهم (10) نساء (12) طفلاً وإصابة (82) بينهم (21) طفلاً (15) امرأة.

ووثق المركز الإعلامي وفق تقريره تعرض (81) مدنياً للاختطاف والإخفاء القسري ومن بين المختطفين (11) طفلاً، وخلال ذات الفترة رصد التقرير (712) منزلاً ومنشأة دمرتها المليشيات الحوثية الإرهابية، منها (115) منزلاً بشكل كلي و(562) منزلاً بشكل جزئي، وتفجير 31 منزلاً وتدمير 4 جسور، وكذا اعتداء المليشيات الحوثية على (9) مساجد والتي حولتها إلى ثكنات عسكرية ومجالس للقات. كما وثق التقرير نهب وإتلاف

انتهازيو الإصلاح برلمان الشرعية يتاجرون بمشكلات حضرموت

وقام محتجون، أمس الأربعاء، بإغلاق جميع الشوارع الرئيسية في مدينة المكلا بساحل حضرموت، احتجاجاً منهم على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

وأفادت مصادر محلية بأن المحتجين في المكلا بساحل حضرموت قاموا بقطع الشوارع والطرق الرئيسية بالأحجار وإضرار النيران في إطارات السيارات احتجاجاً منهم على تتردي خدمة التيار الكهربائي. كما أصدر شباب الغضب بوادي حضرموت، أمس الأربعاء، بياناً نارياً أدانوا فيه تزايد أعمال القتل والانفلات الأمني

بالوادي وسط صمت السلطة المحلية بالوادي والصحراء. وأشار البيان، إلى أن الأعمال الإرهابية والإجرامية من سفك الدماء في وادي حضرموت هي أعمال خسيصة من مجرمين انتهكوا محارم الله. وشدد البيان، بضرورة إقالة رئيس اللجنة الأمنية بوادي حضرموت وإحالاته "للتحقيق" مع مساعديه، مع ضرورة استبدال المنطقة العسكرية الأولى بقوات النخبة الحضرمية لإعادة الاستقرار والأمان مجدداً. وشهدت مدينة المكلا خلال الأيام القليلة الماضية، خروج عدداً من المحتجين اعتراضاً منهم على سوء وتتردي خدمة التيار الكهربائي.

تحسين الأوضاع المعيشية هناك تحديداً في ظل وجود المنطقة العسكرية الأولى التي تعمل بدعم مباشر من علي محسن الأحمر. وكان "54" برلمانياً من أعضاء مجلس النواب التابع لـ"الشرعية" قد هددوا بتعليق عضويتهم، احتجاجاً على سوء الخدمات والتي يأتي على رأسها الكهرباء، وتتردي أوضاع الأمن، بالرغم من أن هؤلاء النواب ينتمون إلى حزب الإصلاح المسيطر على قيادات الشرعية، وبإمكانهم أن يقوموا بحل هذه المشكلات من دون اللجوء إلى تلك الخطوة الشكلية.

بخشى الغضب الشعبي الجنوبي جراء محاولات الشرعية عقد جلسات البرلمان مرة أخرى، وأن الحزب سعى في البداية لأن يكون انعقاد البرلمان في العاصمة عدن، غير أن ذلك واجه رفضاً شعبياً كبيراً، وبالتالي لجأ إلى المكلا مرة أخرى بعد أن عقد فيها جلساته قبل أشهر قليلة. ويحظى الإصلاح برفض شعبي واسع في حضرموت إذ أنه يعد سبباً أساسياً في تتردي الأوضاع المعيشية هناك، في وقت يقوض فيه أي محاولات من أبناء الجنوب للارتقاء بأوضاع محافظتهم وتشكل قياداتهم حجز عثرة أمام أي محاولة للتقدم أو

الأمناء | غرفة الأخبار:

لجأ نواب الإصلاح في برلمان الشرعية إلى انتهازيته المعتادة في التعامل مع المشكلات التي تحاصرهم، بعد أن أقدم 50 نائباً منتمين إلى الحزب على اتخاذ خطوة شكلية وهددوا بالانسحاب من البرلمان ما لم تتحسن الأوضاع الأمنية والمعيشية والاقتصادية في حضرموت، في الوقت الذي تعاني فيه محافظات الجنوب كلها من نفس المشكلات.

وبالتدقيق في تلك الخطوة فإنها تستهدف بالأساس مغالبة أبناء حضرموت الذين خرجوا خلال الأسبوع الماضي في مظاهرات عدة اعتراضاً على تتردي الأوضاع في محافظتهم، وطالبوا بإبعاد المنطقة العسكرية الأولى التابعة للإصلاح بعد أن تسببت في نشر الفوضى بدلاً من حفظ الأمن.

وبالتالي فإن الإصلاح هنا يسعى لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فهو من ناحية يحاول أن يستجدي أبناء الجنوب من أجل تمرير انعقاد جلسات البرلمان مرة أخرى في المكلا عقب إجازة عيد الأضحى، ومن ناحية أخرى يحاول أن يشي بأن القيادات التابعة للحزب ليست سبب تلك الأزمات باعتبار أنها تعارضها معارضة علنية وتهدد بالانسحاب من البرلمان. ويرى مراقبون أن الإصلاح

